المكمّل حتى لا يفهم المعنى المقصود إلا بهما معا - بل يكون الأوّل دالا على معناه مستقلا بإفهامه والثاني دالا على معنى الأوّل مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى" [1]. وبدا للمؤلف أن هذا التقسيم المعتمد على المعنى أوضح من تقسيم القدماء ويتجنب ما افترضه من اضطراب عندهم في تحديد هذه الوظائف.

لم يكتف صاحب إحياء النحو بالطّعن في صحة التمييز بين البدل والتوكيد وعطف البيان بل طعن أيضا في ما سمّوه النعت السببي ودعا إلى إخراج هذا "المركّب" من الباب الذي ارتضاه له النحاة بناء على مقياس المعنى دائما.

والرأي عنده أن الإعراب في رأس المركّب المسمى نعتا سببيا لا يدل على وظيفة نحوية لأنّه يعتبر أن كلّ ما عدّ عند النحاة نعتا سببيا حقّه أن ينفصل عمّا قبله وألا يجري عليه في إعرابه، بل يرفع على الاستئناف وابتداء الحديث. ويفسّر الموافقة في الإعراب في الشواهد التي بنى عليها القدماء قولهم بالنعت السببي [نحو قولك رأيت فتى باكية عليه أمّه ونحو قوله تعالى ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها]، [2] بالإعراب على المجاورة.

ولعلّ أكثر ما لفت انتباهنا في هذا الصدد أن الاعتماد على المعنى قد أدّى بإبراهيم مصطفى إلى إدراج وظيفة الخبر ضمن باب التوابع، والتسوية بشكل ما بينها وبين باب النعت [3].

وقد فسّر إحجام النحاة عن عدّ الخبر ضمن التوابع بالاختلاف في الإعراب بين المبتدإ والخبر في باب كان، ويرى أن التفسير مخالف لما تصوّروه، "فإن المتحدث عنه هو الذي سمّوه اسم كان، والمتحدث به أو الخبر، هو "كان قائما" فليس "قائما" بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه". وهو بذلك يقدح في صحّة وظيفة نحويّة أخرى.

---

1 المرجع نفسه ص 120.

2 المرجع نفسه ص 125.

3 المرجع نفسه ص 126.